

ترشيد الحكم في التجربة العراقية . . . الابعاد والمعالجات

أ. م. و. (بتسام حاتم علوان^(*))

المقدمة:

مرت الحكومة العراقية بجملة من التحديات بعد عام ٢٠٠٣ تطلبت العديد من الجهود الحثيثة من اجل مواجهة هذه التحديات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان عليها عاتق القيام بعملية تنمية شاملة ومتوازنة خلال توسيع قدرات المواطنين واعطاءهم الحرية التامة خلال منحهم الفرص المتاحة والإمكانيات وتحقيق الامن الشخصي المتعلق بحق الحياة لكل فرد وهذا الحلم لا يتم الا من خلال الوصول وتحقيق الحكم الصالح (الرشيد) الذي يمكن تعريفه في ابسط مفاهيمه واشمله هو ذلك الحكم الذي يقوم بعملية تعزيز ودعم رفاه الفرد ويقوم على توسيع قدرات هؤلاء الافراد وفرصهم وحررياتهم المختلفة سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية، والسعي الى تمثيل فئات المجتمع المختلفة تمثيلاً تاماً .

وانطلاقاً من التعريف أعلاه يمكن القول ان للحكم الرشيد ابعاداً مختلفة يتم عن طريقها تطوير افراد المجتمع متمثلة بالابعاد السياسية والاقتصادية و الإدارية ، وفي العراق موضوع بحثنا فإن إمكانية تحقيق الحكم الرشيد يعد بمثابة الحل الأمثل لكافة المشاكل والتحديات التي تواجه إدارة الحكم في العراق .

ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث في كونه يسלט الضوء على الابعاد السياسية والاقتصادية والإدارية وإمكانية تطبيقها بالشكل الصحيح وبنفس الوقت محاولة وضع سبل الارتقاء والوصول الى الحكم الصالح (الرشيد).

^(*) كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية.

وعليه انطلق هذا البحث من فرضية مفادها ان هنالك ابعاداً متعددة للحكم الرشيد يمكن للإدارة العراقية من الوصول اليه فيما لو احسنت تطبيق هذه الابعاد بالشكل السليم ووضعت الخطط الملائمة وتمكنت من معالجة سبل الارتقاء وصولاً الى الحكم الرشيد كتعديل القانون الانتخابي وتعزيز المشاركة السياسية والثقافية للأفراد التي تعد تحديات وبالوقت نفسه وسائل فيما لو احسن استغلالها .

وانطلاقاً من أهمية البحث وفرضيته فقد قسمت الدراسة الى مطالب هي :

١- المبحث الأول : تعريف الحكم الرشيد ومعايره.

٢- المبحث الثاني: اهداف وابعاد الحكم الرشيد في العراق .

٣- المبحث الثالث: تحديات الحكم الرشيد وسبل المعالجة .

١- المبحث الأول : تعريف الحكم الرشيد ومعايره.

-الفرع الأول :تعريف الحكم الصالح (الرشيد):

اختلفت الآراء والتوجهات حول تعريف مفهوم الحكم الرشيد باختلاف المنطلقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ،وغالبا ما ارتبط هذا المفهوم بالخطابات السياسية الخاصة بالتنمية الشاملة بفعل تاثير عوامل عديدة كالعولمة والدور الكبير لفواعل جديدة كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية العابرة للقومية وظهر هذا المفهوم كرد فعل على تفشي الفساد في مختلف القطاعات على صعيد الدولة الواحدة .

ويعرف الحكم الرشيد بانه (الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة ،واطارات إدارية ملتزمة بتطوير افراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم)^(١).

^١ .نقلا عن :حسن كريم ،مفهوم الحكم الصالح ،في كتاب إسماعيل الشطي (واخرون) ،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٤ ،ص ٩٧ .

كما يعرف " الحكم الصالح " بأنه التوجه والسيطرة وتحديد الأنشطة الحكومية بما يخدم المواطنين. أما الكواكي فيصف الحكم الصالح: بأنه تلك الفعاليات التي من شأنها ان تحافظ على الأمن والاستقرار وتؤدي بان يعيش الإنسان المعيشة بما ننشده في بعض الوجود ما وعدت به الأديان لأهل السعادة في الجنان. " (٢) و عليه بما أن السلطة السياسية تتمثل بالقوة وتقوم بالتوجيه والسيطرة وتحقيق أهداف وغايات سياسية واجتماعية فإنها لا بد أن تتصف بمعايير الحكم الصالح لغرض أن تكون قادرة على أداء دورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال العلاقة الوظيفية والتفاعلية ما بين السلطة السياسية وأفراد المجتمع .

- الفرع الثاني: معايير الحكم الرشيد:

ان الإدارة الرشيدة لمختلف المؤسسات تستلزم مجموعة من المبادئ للوصول الى أهدافها، و ان هذه المبادئ تتباين بتباين الجهات والمصالح الا أننا نستطيع ان نركز على ما قدّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحديد تلك مبادئ ومن أبرز هذه المبادئ (٣) .

أولاً - المشاركة : **Participation**

ثانياً - الشفافية : **Transparent**

ثالثاً - المساءلة : **Accountability**

رابعاً - سيادة الحقوق والقانون : **Rule of Law**

خامساً - المساواة والاندماج الاجتماعي : **Equality**

سادساً - الكفاءة وحسن الاستجابة: **Efficiency & Responsiveness**

سابعاً - الرؤية الاستراتيجية : **Strategic Vision**

ثامناً - اللامركزية

^٢ .عبد الحليم الزيات ،دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ج ١ ،دار المعارف الجامعية ،الاسكندرية ،١٩٨٦ ،

ص ١٥٨ .

(٣) عادل عبداللطيف ، الحكم الرشيد المضمون ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، شباط ، ٢٠٠٣ .

اولاً - المشاركة : participation

وتتمثل المشاركة في الحق بالمشاركة في اتخاذ القرار لجميع افراد المجتمع ، وذلك يكون أما بصورة مباشرة أو عن طريق مؤسسات وسيطة تمثل مصالحهم وابرز أوجه المشاركة هي حرية التجمع وحرية الحديث وضرورة توفير المستلزمات للوصول الى مشاركة بناءة .

ثانياً - الشفافية : Transparent

تعد الشفافية من ابرز مبادئ الحوكمة، وتتمثل بضرورة إتاحة المعلومات وسرعة تبادلها للمؤسسات الدولة كافة وللأطراف المعنية، بما يتضمن ذلك من حرية تدفق المعلومات، شرط ان تكون المعلومات شاملة ودقيقة وفي متناول المعنيين بها. كما تتضمن الشفافية الوضوح في الوظيفة، الواجبات، سير المعاملات، المصادر وسبل أداء المسؤول، وبالتالي وضع جميع المعلومات والمعطيات في متناول الجميع.

ثالثاً - المساءلة : Accountability

و يتمثل هذا المبدأ بان يكون متخذي القرارات في القطاعات العامة والخاصة كافة فضلاً عن تنظيمات المجتمع المدني مسؤولين أمام افراد المجتمع ، وأمام من يهمهم الامر داخل تلك المؤسسات.

وتشمل المساءلة بان يكون الجميع خاضعين للمساءلة أمام مؤسسات الرأي العام و دون استثناء وتُعدُّ آلية المساءلة من أهم سبل النهوض بكافة مؤسسات الدولة وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وللمساءلة ثلاث أشكال وهي ^(٤) :-

(٤) سفيان فوكه ، الحكم الرشيد المحلي : بحث في أدوات وقيم التمكين ، ورقة بحث مقدمة في المنتدى الوطني حول إشكالية الحكم الرشيد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، ١٢/١٣ / ٢٠١٠ ، ص ١٢ .

أ - المساءلة التشريعية :-

وهي من أبرز أنواع المساءلة في النظام الديمقراطي اذا يلعب البرلمان دوراً مهماً في مراقبة ومحاسبة السياسات الحكومية .

ب - المساءلة التنفيذية :-

ويتضمن هذا النوع من المساءلة خضوع مسؤولي الجهاز التنفيذي كافة للمساءلة عن طريق الإدارة الحكومية .

ج - المساءلة القضائية :-

وتمثل المساءلة القضائية من اهم أركان ضبط الجهاز الحكومي والغير حكومي ويتجسد دورها بمراقبة تسير عمل الجهة التنفيذية و توجيهه التهم للموظفين .
كما تُعدُّ المساءلة فضلاً عن الشفافية عنصريين مهمين لتحقيق الحكم الصالح ومحاربة الفساد، اذ يوجد ارتباط قوي بين المساءلة والشفافية اذا تشمل نفس الإجراءات في معظم الحالات كإعلام الجمهور بالتقارير التي تصدر عن المؤسسات .
فلكل منهما مجموعة جوانب مما يصعب فصلهما .

رابعاً - سيادة الحقوق والقانون Rule of Law

يخضع الجميع حكماً ومسؤولين ومواطنين للقانون ولا شيء يسمو على القانون، وأن الأحكام والنصوص يجب ان تطبق بشكل عادل وبدون تمييز بين افراد المجتمع وضرورة ان تكون هذه القوانين متطابقة مع معايير حقوق الإنسان وحياته العامة وأن تكون هذه القوانين ضامنة لحيات الإنسان الطبيعية.^(٥)
وضرورة ان تتميز هذه الأنظمة والقوانين بالعدالة وتنفيذ بتراهة وشفافية،
لاسيما ما يتعلق بحقوق الإنسان وحياته وضمنان مستوى عالي من الأمن والسلامة العامة في المجتمع .

^(٥) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، الحكم الرشيد جدل لم يُحدّد بعد ، جوان الأردن ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥ ،

خامساً - المساواة والاندماج الاجتماعي : Equality

وتعني حق الجميع في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي وتحسين مستوى اوضاعهم بعدالة ودون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو النسب أو الأصل الاجتماعي أو غيرها من الفوارق.

كما وتتضمن خضوع افراد المجتمع كافة للامتثال أمام القانون دون تمييز فيما بينهم وذلك لان جميع افراد المجتمع متساوون في حقوقهم وحرياتهم وكرامتهم ، بهدف تعزيز الثقة بالذات وتحسين الادراك والوعي للجميع من منظمات أو أفراد أو جمعيات.

ومن اجل ضمان استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع إلى ترسيخ مفهوم الحكم الرشيد ، فان الكفاءة والاستجابة الفاعلة في إدارة مؤسسات الدولة العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي الضامنة لتحقيق ذلك اذ تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بصورة سليمة ومناسبة لافراد المجتمع كافة .^(٦)

ان الكفاءة وحسن الاستجابة تؤدي الى تولي أصحاب الكفاءة والخبرة المناصب من أجل تحقيق التقدم كما ويتطلب من المواطنين الاستجابة للقرارات التي تصدر من قبل اصحاب الكفاءة والخبرة وكل هذا من أجل تحقيق الحوكمة .

سادساً - الرؤية الاستراتيجية

إن الرؤية الاستراتيجية وفقاً لمفهوم الحكم الرشيد ترتبط بمفهوم التنمية المشتركة بين المؤسسات العامة للدولة والقطاع الخاص خلال خطط استراتيجية بعيدة المدى بهدف تطوير العمل المجتمعي والأفراد بغية تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الرشيد ، و الأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة التحديات والسعي الى وضع الحلول الملائمة لها.

^(٦) سفيان فوكة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

سابعاً - اللامركزية

يرتبط مفهوم المركزية بالدور الحيوي الذي تؤديه الحكومة ومؤسساتها كافة في كيفية إدارتها من حيث حجم الصلاحيات التي توكل إليها ان كانت بالتبادل والتفويض أو أي نموذج من نماذج اللامركزية.

أن افراد المجتمع كافة من المفترض ان يكون لهم دور في رسم السياسات العامة للدولة ويتجسد ذلك من خلال العلاقة التي تربطهم بالسلطة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدف تحقيق تنمية شاملة ومساواة للجميع والتمتع بالحقوق والحريات المختلفة والتصدي لكل ما يسيء الى استخدام السلطة والنفوذ أو إهدار لأموال الدولة العامة والعمل على وضع حد وحل للفساد بكافة اشكاله ، على اعتبار ان اللامركزية جزء مكمل للديمقراطية للوصول الى الحكم الرشيد^(٧).

المبحث الثاني: أهداف وابعاد الحكم الرشيد

- الفرع الأول: اهداف الحكم الرشيد:

يتجسد الهدف الجوهرى من الحكم الرشيد في تنظيم العلاقة بين القطاعات العامة كافة فضلا عن القطاعات الخاصة للحد من الفساد في مؤسسات الدولة كافة ويمكن القول ان ابرز تلك الأهداف تتمثل بالاتي^(٨) :-

- ١ - إدارة الموارد المتاحة بأفضل الطرق المتاحة.
- ٢ - العمل على توفير مستوى كاف من الشفافية في التعامل داخل مؤسسات الدولة بقطاعيها العام والخاص.
- ٣ - العمل على ترسيخ النظام الديمقراطي وضرورة تطبيقه بصورة صحيحة وضمان اتاحة الفرصة لمشاركة أكبر عدد ممكن من الافراد.

^(٧) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

^(٨) دور مجلس الامناء في اللامركزية والحوكمة الرشيدة واللائحة الداخلية، برنامج التدريب، ٢٠٠٨، ص ٢٣ .

٤ - ضمان العدالة في توزيع السلطات والمسؤوليات وضرورة تقوية فاعلية الاتصالات.

وهناك من يحدد أهداف الحكم الرشيد بما يلي ^(٩) :-

- ١ - تقوية وتعزيز الدور الحيوي للدولة في إدارة المصالح وتحقيق الاهداف العامة .
 - ٢ - ادخال سياسات وخطط جديدة داخل الدولة تحظى بتأييد المنظمات الدولية في إطار مجتمع قائم على أسس النظام الديمقراطي بما يتضمنه من المساءلة والعدالة والشفافية واحترام حقوق الإنسان.
 - ٣ - تفعيل دور منظمات المجتمع المختلفة في مشاركة الحكومة في كافة النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كافة المستويات.
 - ٤ - تعزيز قدرات كافة المواطنين على المشاركة والمبادرة.
- الفرع الثاني : ابعاد الحكم الرشيد:

ان ابعاد الحكم الصالح فقد تباينت الآراء فيما يتعلق بتحديداتها اذ توجد العديد من وجهات النظر في تحديد تلك الابعاد الا انه يمكن القول ان له ابعادا سياسية وإدارية واقتصادية سنحاول التطرق لها وإمكانية الدولة العراقية التعامل معها :

١ - البعد السياسي:

فسياسيا يمكن القول بانه يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، إذ لا يمكن تصور أن يكون هناك حكم رشيد دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل لأنهما في واقع الامر يعبران عن المصلحة الصحيحة بين الحكّام والمحكومين ، وكليهما يؤدّيان إلى التفاعل الايجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والتناصر والانصراف

^(٩)السلمى علي، الشراكة المنتخبة : الطريق نحو التنمية الوطنية المتكاملة ، ورقة مقدمة الى اللقاء الفكري

للشراكة المنتخبة، الخرطوم ، ٢٠١٣\١١\١٥

إلى خدمة الصالح العام بكل شفافية وتحقيق مصالح الأفراد بشكل أشمل وأوسع يضمن حقوق المواطنين^(١٠).

وفي العراق لا يتحقق ذلك إلا في ظل نظام ديمقراطي وبما يشمل من آليات تساعد على تحقيق امن واستقرار مدني يعمل على المساعدة في الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية للمواطنين كافة.

وبناءً عليه في ظل النظام الديمقراطي والمشاركة السياسية الفعالة يمكن أن تحقق الحكومة العراقية ذلك من خلال التداول السلمي للسلطة دون لجوء للعنف والسماح لكافة الأطراف المشاركة في العملية السياسية وكلما كانت الدولة تقوم على نظام ديمقراطي كلما زادت شرعية سلطتها وذلك لأنه صناع القرار وصلوا إلى مناصبهم نتيجة لرغبة المواطنين.

وعليه فإن نجاح النظام السياسي في العراق يتوقف بالدرجة الأساس على مدى شرعية النظام السياسي وفاعلية قدرته على رسم الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات بشكل صحيح دون أن يؤثر على الصالح العام بأي شكل من الأشكال.^(١١)

٢ - البعد الإداري:

ان البعد الإداري يرتبط بالية عمل الإدارة الحكومية العامة وكفاءة وفاعلية موظفيه فترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة كبيرة وعالية الكفاءة والفعالية يعتمد في واقع الأمر على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها والتي

(10) Institute Sural Gouvernance, Comprendre Governance, Atelier Sural Gouvernance Pourle Project Metropolis, Ottawa, P.4.

(١١) . للمزيد ينظر :

د. عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، كتاب الصباح الثقافي، مطابع جريدة الصباح، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٨٢

تحكم سير العمليات الإدارية للتأكيد على مدى ملائمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها^(١٢).

كما أن الجودة الشاملة ومرونة حركة اتخاذ القرار الصحيح لا يتحقق بالشكل الكامل ، إلاّ بالإبداع والسعي المتصل والاهتمام بالموظفين وإعدادهم مهنيّاً لا يتم ذلك إلاّ من خلال إدارة عامة شاملة ومرونة.

لذلك يتطلب من الإدارة العراقية ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتقديم المشورة الفنية لتحديث مؤسسات الدولة ، و إيجاد خدمة مدنية قائمة على اساس الجدارة والكفاءة خلال اعتماد الدولة نظم للإدارة القائمة على الأداء وتشجيع المعايير الموضوعية في تكافؤ الفرص للجميع وإجراء التعديلات الوظيفية في مجال الإصلاح والإدارة العامة ووضع تشريعات ومدونات سلوك مكافحة الفساد^(١٣). كما أن الشفافية مطلوبة لصانعي القرار في العراق، إذ أن إدارة الشؤون الحكومية العامة من قبل المسؤولين لابد من أن يكون بشكل مكشوف وواضح العيان يساعد على معرفة وإدراك طبيعة الاجراءات التشريعية والتنفيذية والإدارية والقضائية والإطلاع عليها وإدراكه من قبل كافة المواطنين أثناء إعدادها وصياغتها واتخاذها وتنفيذها من قبل صنّاع القرار .

٣ - البعد الاقتصادي:

يرتبط البعد الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور حيوي يساعد على استقرار البلد وانسجامه وتأثيره بصورة مباشرة على حياة الناس، إذ تكفل المجالات الاستراتيجية وتشجيع القطاعات الخاصة والعامة وتمكنهم من أداء دورهم بشكل أفضل^{١٤}.

(12) ثامر كامل محمد، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد (٢١٥) ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٨ .

^{١٣} الأخضر غانم جلطي ، التنمية البشرية للحكم الرشيد.

¹⁴ [http://www.muntadalib.com/human & boldical development forun.htm](http://www.muntadalib.com/human%20&%20boldical%20development%20forun.htm) 6-6-2006

وعلى الإدارة العراقية عدم إغفال البعد الاقتصادي واهميته ، فهذا البعد يمثل اهم محاور وآليات الحكم الرشيد باعتباره يمثل اهم خطوات النظام الديمقراطي ، اذ اصبح هذا البعد يشمل كافة جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات ولم يعد محصورا في تحديد مسؤوليات النمو الاقتصادي . فاذا أراد نظام الحكم أن يحقق أهدافه في سد حاجات المواطنين ورفع مستوى معيشتهم وتحقيق الرفاهية للمواطنين وتحسين مستوى الدخل القومي فان ذلك يتطلب دعم الجانب الاقتصادي قدر المستطاع فكل هذا من شأنه تعزيز نظام الحكم ويؤدي ان يصبح نظام الحكم نظام صالحا رشيدا .

المبحث الثالث: تحديات الحكم الرشيد وسبل المعالجة

من اجل ان تستطيع أي دولة الوصول الى حكم رشيد وصالح في ادارتها لابد في البدء القيام بجملة من الإصلاحات هذ الإصلاحات تعد الأساس لبلوغ الحكم الرشيد، وفي العراق فان هنالك جملة من المعطيات التي تمثل تحديات امام الارتقاء بالإدارة الحكومية لذلك عليها معالجة هذه التحديات بصورة دقيقة وسليمة وابرز تلك التحديات تتمثل بالاتي:

١. القانون الانتخابي :من المعروف ان العملية الانتخابية في العراق صممت دوليا وفي الوقت نفسه كان تشكيل المفوضية العليا للانتخابات من الخارج أيضا وهو يعد اول خرق مؤسسي ذلك ان مثل هذه المؤسسات يجب ان تنبع بصورة أساسية من طبيعة هذا المجتمع اخذا بنظر الاعتبار الثقافة والوعي السياسي للمجتمع لا ان تفرض عليه من الخارج^(١٥) .

والعراق شأنه شأن أي دولة يسعى الى الارتقاء بنظام حكمه ولذلك عليه أولا العمل على ادخال تعديلات واصلاحات في النظام الانتخابي والإدارة الانتخابية لما يحتاجه النظام الانتخابي من تعديلات مستمرة لتفادي الأخطاء التي حدثت في الدورات

^{١٥} - د. خيري عبد الرزاق : نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٧٦.

الانتخابية السابقة ، ان لتعديل القانون الانتخابي دور كبير في عملية الإصلاح السياسي باعتباره يمثل القاعدة او الركيزة لأي عملية سياسية إذ ان للقانون الانتخابي اذا كان يفرض ضمان جميع مكونات المجتمع وحقوقهم فان ذلك بالتأكيد سينعكس بشكل إيجابي على الحكومة ^(١٦) ، وهذا يمكن معرفته خلال الهدف الأساسي للنظم الانتخابية والتي تسعى الى اشتراك اكبر عدد ممكن من القطاعات في المجتمع في محاولة اشعارها بانها جزء فاعل في الدولة كذلك فان للنظم الانتخابية أهميتها خلال إضفاء صفة الشرعية باي نظام سياسي وهو غالبا ما يقود الدولة الى نوع من الشفافية كونها تعلم بوجود الية في الانتخابات وتسعى دائما الى محاولة الكسب الكبير للأصوات ^(١٧) ، وعليه فان تعديل القانون الانتخابي يعد بمثابة الحجر الأساس لعملية الإصلاح السياسي اذ ان تعديله سيؤدي الى احداث تغيير في الدورات الانتخابية المقبلة وهو بدوره يؤدي الى وجود تغيرات واصلاحات مستمرة في مؤسسات الدولة كافة.

٢. الثقافة السياسية : تعد الثقافة السياسية احدى الأدوات الرئيسة في بناء المجتمعات على أساس اتفاق أبناء المجتمع على شكل عملية سياسية بالتزام النخب الحاكمة بعدم تجاوزها لحدود السلطة السياسية الشرعية مع التزام افراد المجتمع بقرارات هذه السلطة بتحقيق اهداف وطنية تتجاوز المصالح الفرعية ^(١٨) ، وعلى هذا الأساس اهتم العديد من رواد الاجتماع السياسي بالثقافة السياسية على اعتبارها منظومة مهمة في كل مجتمع سياسي يتحدد خلالها شكل السلوك السياسي للحكام والحكومية وتعطي صيغة من الحد الأدنى من الاتفاق او عدمه وعموما توجد ثلاث أنواع للثقافة السياسية التي يمارسها الافراد حسب قناعاتهم الفردية والموضوعية

^{١٦} - الشايب محمد : الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد (دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج بحصر - باتنة ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٨ .

^{١٧} - د. خيرى عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٠ .

^{١٨} - د. مها عبد اللطيف: معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة الدراسات الاستراتيجية، عدد ٤ ، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية ، ١٩٩٨) ، ص ١٤٨ .

وهي ثقافة سياسية تقليدية وثقافة سياسية خاضعة وثقافة سياسية مشاركة اذ ان الأنواع الثلاثة من الثقافات السياسية لها تأثيرا كبيرا يلقي بأثره على مجمل العملية السياسية فلكل نمط انعكاس على مجرى القرارات السياسية في الدولة^(١٩)، وفي العراق الذي عاش فترة طويلة تحت ثقافة الخضوع واستمرت هذه الثقافة حتى بعد تغيير نظام الحكم بعد عام ٢٠٠٣ لذلك يتوجب على الإدارة الحكومية ان تعمل جاهدة من اجل محاولة التغيير المستمر من ثقافة الخضوع الى ثقافة المساهمة باعتبارها تمثل جوهر الحكم الرشيد ، ففي ظل هذه الثقافة سيتجه الافراد برغبة معلنة نحو الفعل السياسي ويدرك حقوقه وواجباته والتعبير عن اراءه والتأثير في قرارات الحكومة سيكون بالحصلة ولاء الفرد نحو الامة وتنعزز علاقته بالنظام السياسي ويؤدي الى انخفاض مستوى العنف السياسي خلال إمكانية ضمان مشاركة الافراد في الحياة السياسية.

٣. المشاركة السياسية: تتمحور عملية المشاركة السياسية حول مساهمة الافراد دوراً او تأثيراً في العملية السياسية الجاري في اطار النظام السياسي ، او في الوقت الذي تتوقف فيه العملية هذه على إدارة المواطنين من حيث اقدمهم عليها او امتناعهم عنها تعتمد بالدرجة الأساس على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه او انغلاقه على مساهمة المواطنين وتوافر القنوات والعمليات التي تيسرها امامهم^(٢٠).

وتتطوي العلاقة السوية بين الدولة والمجتمع على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم غير الحكومية في اتخاذ القرارات بمعنى ان المشاركة

^{١٩} - د. نوار محمد ربيع : تنمية الثقافة السياسية واثرها في تعزيز الوحدة الوطنية ، العراق نموذجا ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد ١٥ ، الجامعة المستنصرية - مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، ٢٠٠٤ ، ص ١٣٣ .

^{٢٠} - حسين علوان الربيعي : مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، النموذج الافريقي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٦) ، ص ١١ .

السياسية تمثل مؤشرا تفاعليا للعلاقة بين المجتمع والدولة فبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعتها بقدر ما تزداد المشاركة السليمة لأفراد المجتمع للشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية أم الجماعية ومثلما تعد المشاركة السياسية معياراً لنمو النظام السياسي فهي مؤشر على ديمقراطيته من خلال تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي لضمان إسهامهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية والتأثير فيها . وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي بأنه الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين ^(٢١) ، وفي العراق نلاحظ بان هذا التحدي متأصل داخل بنية المجتمع العراقي والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأساس الى انعطاف العراق نحو الحزب الواحد بعد الاستقلال لغاية تغيير النظام بعد ٢٠٠٣ مما أدى ذلك الى ضعف المشاركة في المجالات السياسية وغير السياسية وانحسار القوى الاجتماعية الوسطى وضعف التنظيمات السياسية الوسيطة كمؤسسات المجتمع المدني، إذ عمل النظام السياسي على تركيز السلطة بيده وتقوية الجهاز الأمني الداخلي وتقوية الجهاز الإعلامي وتحويل مهمته الى التلقين الأيديولوجي للنظام ، وبعد التغيير استمرت مشكلة المشاركة السياسية بالضعف وعليه يتعين على النخب السياسية ان تعمل على تعزيز دور المشاركة السياسية لاعتبارها التعبير العلمي الاوضح والاعمق لفكرة الديمقراطية والتي تدور فكرتها حول اشراك جميع المواطنين بالعملية السياسية خلال السماح لهم القيام بأعمال وأدوار متساوية في كل جوانب ومراحل العملية السياسية ^(٢٢) .

٤. تعزيز مؤسسات المجتمع المدني : تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في تعزيز وتفعيل المشاركة السياسية للمواطنين خلال زيادة وعيهم، لذا نلاحظ

^{٢١} - ينظر محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، (الإسكندرية) دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥، ص ٢٣٨ .

^{٢٢} - ينظر علي عباس مراد: المشاركة السياسية من منظور تنموي، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد ، عدد ٥٥ ، ٢٠٠٦، ص ٨٠.

العديد من الدول بدأت بفسح المجال امام مؤسسات المجتمع المدني وتؤدي دوراً فاعلاً في العملية السياسية فمن خلالها يمكن زيادة مدارك افراد المجتمع مما يجعل لهم دوراً كبيراً في العملية السياسية وذلك يتحقق من خلال ما تقدمه منظمات المجتمع المدني من أفكار وطروحات تساهم بنشر الوعي الثقافي والتقليل من الأفكار القبلية والعشائرية.^(٢٣)

ورغم ان هامش الحرية النسبي الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في العراق فان العلاقة ما بين الدولة والمجتمع المدني لا تزال علاقة غير صحيحة ، إذ تتجه الدولة الى ضمان استمرار نوع من السيطرة على المجتمع المدني فيما تتجه بعض تنظيمات المجتمع المدني الى مقاومة توجهات وسياسات الدولة للسيطرة عليها او الحد منها وهو ما يؤدي الى خلق توترات تصل أحياناً الى حد التأزم بين الدولة وبعض التنظيمات المعنية^(٢٤) وهو ما يمثل تحدي امام الإدارة الحكومية .

وعليه فان صاحب القرار العراقي يجب ان يدرك أهمية هذه المنظمات (كالأحزاب) النقابات المهنية، الجمعيات الاهلية، جمعيات حقوق الانسان) في الحاجة الملحة لتنمية الثقافة بين افراد المجتمع ، على اعتبار ان الثقافة هي شرط أساسي لتحقيق الإصلاح السياسي، وصولاً الى الحكم الرشيد، وهذا لا يتم الا من خلال التغيير بملكة الأفكار والتفكير الخلاف واكتساب قدرة على النقد بين افراد المجتمع وهو ما يتحقق خلال منظمات مجتمع مدني فاعلة . فالإدارة العراقية يجب ان تفسح المجال لوجود منظمات المجتمع المدني لتكون عاملاً مساعداً ومهماً للحكومة لنشر الديمقراطية ولتصبح وسيلة من وسائل الإصلاح السياسي او لها الدور في التعزيز.

^{٢٣} . للمزيد ينظر : د. علي عباس مراد ، المجتمع المدني والديمقراطية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩

^{٢٤} - د. ابتسام حاتم علوان : واقع المجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة الآداب ، جامعة بغداد ، عدد ١٩٨ ،

٢٠١١ ، ص ٦٩٩ .

الخلاصة :

يمكن القول ان الغرض الأساس من تطبيق الحكم الرشيد هو السعي في تحقيق رفاهية واستقرار المواطنين وهو مايجب ان تسعى اليه الحكومة العراقية اذا ما ارادت تحقيق استقرار حقيقي اذ يساعد على ضمان الامن والأمان في جميع مفاصل المجتمع من خلال تمكين المواطنين من توسيع خياراتهم وتقوية اشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وتفعيل دور الأحزاب السياسية وفق تعددية ديمقراطية فعلية خلال التنافس التزيه بين الاحزاب وكذلك العمل على تقوية وتعزيز منظمات المجتمع المدني بما يشمل ذلك من حرية العمل النقابي للمنظمات والجمعيات الخيرية بمختلف توجهاتها.

الملخص :

اكتسب موضوع الحكم الرشيد أهمية متزايدة ، إذ شاع استخدامه بشكل واسع وأصبحت جزءاً أساسياً في السياسات والتوجهات للدول والمنظمات الدولية ، كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء لتحقيق طموحات المواطنين فيها لتوفير التنمية الشمولية وادامتها . إلا أن الأمر أصبح أكثر إلحاحاً في الدول النامية ومنها العراق من أجل تحقيق نقلة حضارية والارتقاء إلى مستوى الأمم الفاعلة . اذ أصبح للحكم الرشيد دور كبير ومنهاج أساسي في السياسات العامة تسعى أغلب الدول لتحقيقه من خلال المشاركة والديمقراطية والتنمية لإعادة رسم الأدوار لكل منها وتحقيق التنمية المجتمعية الشمولية ما يميّز الحكم الرشيد عن غيره أنه يسعى إلى خلق مجتمعٍ مستقرٍ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً محققاً في ذلك التنمية السياسية والاقتصادية على اعتبار أنه يمثل عدد من محددات النمو والتنمية في أي نظام سياسي.

Abstract

The Iraqi government passed a number of challenges after 2003, which required many efforts to meet these challenges in the political, economic and social fields. It had to carry out a comprehensive and balanced development process through expanding the capabilities of citizens and giving them complete freedom by giving them the opportunities and possibilities and achieving personal security The life of every individual This dream is achieved only through the attainment of good governance, which can be defined in its simplest concepts. It is the provision that promotes and supports the well-being of the individual and is based on the expansion of their capabilities and opportunities. Various accused, whether political, economic, social, and seek to represent different segments of society are fully represented.

Based on the above definition, it is possible to say that good governance has different dimensions through which the members of society are developed in terms of political, economic and administrative dimensions. In Iraq, the subject of our research is that the possibility of achieving good governance is the best solution for all the problems and challenges facing the governance of Iraq.

Hence the importance of this research in that it highlights the political, economic and administrative dimensions and the possibility of applying them properly and at the same time trying to develop ways to improve access to good governance.

Therefore, this research is based on the hypothesis that there are multiple dimensions of good governance that the ethnic administration can reach if these dimensions are properly implemented and appropriate plans have been developed and managed to address the means of upgrading to good governance such as amending the electoral law and enhancing the political and cultural participation of individuals. Challenges and at the same time means ways to best exploit them.

